وأخيرا، تعمل الأهداف على تعبئة شبكات أصحاب المصالح، وقادة المجتمع، والسياسيين، ووزراء الحكومات، والمجتمع العلمي، والمنظمات غير الحكومية الرائدة، والجماعات الدينية، والمنظمات الدولية، ومنظمات المانحين، والمؤسسات، والتي تتحفز جميعها للعمل التعاوني من أجل تحقيق غرض مشترك، ويشكل هذا النوع من العمليات التي تشمل أصحاب مصلحة متعددين ضرورة أساسية للتعامل مع التحديات المعقدة التي تنطوي عليها التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والمرض.

❖ **خصائص التنمية المستدامة ومقوماتها:**

خصائص التنمية المستدامة:

١- **التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد،** حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها.

٢- **تلبّي احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحيّة والتعليمية** التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، وهذا من أولويّاتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحيةً للإنسان.

٣- **تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسيّة، مثل: الهواء والماء:** حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.

٤- **تعتمد على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات:** حيث تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة.

❖ **مقومات التنمية المستدامة:**

للتنمية المستدامة عدة مقومات منها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

١- **تعتمد المقومات الاقتصادية: على الاستخدام الامثل لأدوات، التقنية، الاقتصادية، الاجتماعية،** ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا، فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف

المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء (الإنتاج) في مدى الزمان الممتد، مع زيادة الغلّة في حدود هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها. يطرح هذا الأمر إعادة النظر في الأدوات والآلات التي تستخدم على مستوى الفرد. أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. وقد برزت فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية" إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة (حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب الخامات) في حساب التكاليف. فمصر مثلاً، كبلد زراعي، ترفض، مثلاً، إدراج مياه الري في حساب كلفة الزراعة.

٢- **المقومات الاجتماعية: وتتمثل على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية،** ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. إن حرمان الناس المشاركة يعفيهم من المسؤولية ويعطّل قدرتهم على الأداء، وهنا تبرز أهمية المنظمات الأهلية كأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. ويعدّ العدل الاجتماعي إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين، والمفهوم الأول للعدل الاجتماعي هو العدالة بين الأجيال.

٣- **المقومات البيئية: تتمثل بحفظ الاراضي الزراعية والمراعي والغابات والصيد قدرتها على الإنتاج المتواصل،** وتحتاج الإدارة الصحيحة لموارد الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف. والمفهوم الثاني للعدل الاجتماعي هو العدل بين أهل الجيل الحاضر، ويفي باحتياجاته المشروعة.

والتنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة اهتمام جديدة ، حيث إن الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد وتنميتها كان من الأهداف التي سعى إليها الناس في الحضارات القديمة، وخير مثال على ذلك أنماط الزراعة والري التي كانت سائدة في بلاد ما بين النهرين ، وفي الحضارة المصرية القديمة، وكانت بارزة أيضاً في كتابات الفلاسفة الإغريق من أمثال أرسطو وأفلاطون، فضلاً عن وجود إشارات في الكتب السماوية تحث على العلاقة السوية بين النشاط الإنساني والمحيط الطبيعي الذي يعيش في كنفه الإنسان، حيث يلاحظ المتأمل لخطاب القرآن الكريم مدى الاهتمام بالطبيعة وعناصرها وتوازنها، وبالأرض وكائناته الحية، فضلاً عن الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلى التعامل الرشيد مع موارد الأرض، من قبيل الماء والمراعي، وتنبذ الهدر والتبذير.

والتنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل التواصل وهي ليست واحدة من الأنماط التنموية التي درج مفكرو التنمية على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو البيئية، أو المؤسسية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية تنهض

بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية. والتنمية المستدامة لم تتحسن مؤشراتها إلا بفعل جهود إنمائية نابعة من فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والجهد الإنمائي لم يستثمر في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة جميعا وإنما تحسنتً ومن ثم المؤشرات الاقتصادية فقط بينما المؤشرات البيئية تراجعت مع الزمن كان ذلك متوافقا مع فرضية البحث في عدم إدماج البعد البيئي في عملية التخطيط له نتائج سلبية على مؤشرات التنمية المستدامة.

❖ **الجذور التاريخية للتنمية المستدامة:**

من جهة العلماء الاقتصاديين إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي تظهر أن الاقتصاديون الأوائل (الكلاسيك) في أواخر القرن ١٨ وبداية القرن ١٩ أول من نبهوا إلى خطورة مشكلة ندرة الموارد الطبيعية وما يمكن أن تؤدي إليه من ظاهرة تناقص الإنتاجية، وهي ظاهرة توضح أن الإنتاج الإضافي لأحد عوامل الإنتاج المتغير مع كمية ثابتة من المدخلان الإنتاجية الأخرى وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة الإضافية، ومن أبرز هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيك، **(مالثوس ١٨٣٤-١٧٦٦ Malthu)** الذي يعتبر ندرة الموارد الطبيعية قيد على النمو الاقتصادي، حيث كان من أهم نتائجه تراجع النمو الذي كان سببا في نقص وسائل الإنتاج، إن كل المؤشرات التي تبين الخطر البيئي الناتج عن النمو الاقتصادي جعلت الاقتصاديين يولون اهتماماً أكثر بالطبيعة والاقتصاد في استخدام الموارد للأجيال الحاضرة والمقبلة، وما نتج عنه ظهور الاقتصاد الأخضر، وقد كانت التأثيرات البيئية الناتجة عن الدمار الشامل الذي أصاب الإنسان وبيئته، الفضل الكبير في العمل الجدي من أجل إيصال صوتها بشكل واضح، حتى توصلوا أخيراً إلى المؤتمر العالمي لحماية البيئة.

والمخطط التالي يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة نلاحظ أن ندوات الثلاثة ستوكهولم ،١٩٧٢، ريو ١٩٩٢ وجوهانسبورغ ٢٠٠٢ قد رسخت مفهوم الجديد للتنمية بأخذ الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية من أجل الوصول إلى اقتصاد مستدام ولذلك فإن تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للوفاء باحتياجات الإنسان المتعددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة والتي ينظر إليها كأفضل خيار للوفاء باحتياجات الحاضر دون التفريط في حق الأجيال القادمة، أدى إلى إدخال عنصرين جديدين لقياس مستوى التنمية والتطور في أي بلد